

العدل التوزيعي

موديل توزيع المدخولات
من منطقة "تسيبوريث" الصناعية

צדק חלוקתי

מודל חלוקת הכנסות מאזור
התעשייה "ציפורית"

المركز العربي للتخطيط البديل، حزيران 2017

המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי, יוני 2017

المركز العربي للتخطيط البديل
המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי
The Arab Center for Alternative Planning



”تم إنجاز هذا العمل من خلال الدعم السخي للشعب الأمريكي عن طريق وزارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية. مضمون هذا المنشور هو مسؤولية المركز العربي للتخطيط البديل ولا يعكس بالأساس وجهة نظر وزارة الخارجية الأمريكية أو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.“

”עבודה זו התאפשרה בזכות התמיכה הנדיבה של העם האמריקאי באמצעות משרד החוץ של ארה”ב. תוכן חוברת זו הוא על אחריותו של המרכז הערבי לתכנון אלטרנטיבי ואינו מבטא את עמדת משרד החוץ האמריקאי או את ממשלת ארה”ב.“

“This report is made possible by the generous support of the American people through the United States Department of State. The contents are the responsibility of ACAP and do not necessarily reflect the views of the Department of State or the United States Government.”



Embassy of the United States



مدخل

هذه الكراسة ثمرة مشروع نُفِذَه المركز العربي للتخطيط البديل بتمويل مبادرات الشراكة في الشرق الأوسط - MEPI بين 1/9/2016 و- 31/8/2017 هدفه، التوزيع العادل للمدخلات من منطقتين صناعيتين في الشمال: معامل تكرير البترول في خليج حيفا، ومنطقة "تسيبوريت" الصناعية التابعة لـ"تسيرت عليت".

إن أحد المبادئ الأساسية للمركز العربي للتخطيط البديل - "المركز" لاحقاً، تحقيق حالة من العدل التوزيعي برؤية لوائية، بحيث يستحيل نشوء وضع تتمتع فيه سلطات محلية مقتدرة بمدخلات من مناطق صناعية مدرّجة لمدخلات الأرنونا بينما تبقى السلطات الضعيفة في أسفل السلم.

بُغية تغيير الوضع القائم يقترح "المركز" تغيير التوجه في التعامل اللوائي لدى توزيع مدخلات الأرنونا والمدخلات من مناطق صناعية يأخذ بالاعتبار عدداً من المركبات: الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للفرد في المنطقة وعلى مستوى البلدة، ومستوى الخدمات في كل بلدة والقدرة التنفيذية لكل سلطة محلية بحسب الموازنة المالية، وليس فقط التبعية البلدية للمناطق الصناعية. من هنا يقترح "المركز" الأخذ بالاعتبار الملكية التاريخية للأرض ومحيط المنطقة الصناعية الذي قد يضّر بيئياً وصحياً بسكان المنطقة والوضع الاجتماعي - الاقتصادي للسلطات المحلية المجاورة.

طلب "المركز" في السابق ومثّل سلطات محلية في لجنّتين لتوزيع المدخلات: لجنة توزيع مداخيل المجلس المحلي الصناعي "مجدال تيفن" في الجليل، ولجنة توزيع المدخلات في "رمات حوفاف" في النقب.

في الكراسة أمامكم، موجز للعمل الذي أنجزناه في المنطقتين الصناعيتين، معامل تكرير البترول في خليج حيفا و"تسيبوريت". فيما يخص معامل التكرير، سنورد موجز وقائع ما جرى في اللجنة، بدءاً من إدخال سلطات محلية عربية ضمن صلاحيات

اللجنة، حتى مناقشات اللجنة التي جرت نهاية العام 2016 وبداية العام 2017، ووضع اللجنة اليوم. بخصوص منطقة "تسيبوريت" الصناعية، نورد مذكرة طلب إقامة لجنة لتوزيع المدخولات أعدها "المركز" وقدمها إلى وزارة الداخلية نيابة عن السلطات المحلية في كل من المشهد وكفر كنا والرينة وعين ماهل ومجلس البطوف الإقليمي.

نُشير بتقدير إلى الدعم السخيِّ لمبادرة الشراكة الأمريكية في الشرق الأوسط - MEPI التي أتاحت لنا أن ننقذ هذا المشروع الهام الذي ننوي توسيعه إلى مناطق أخرى.

توزيع مدخولات معامِل تكرير البترول في حيفا

بعد جهود حثيثة ومُضنية، ومتابعة تخطيطية وقانونية لإقامة لجان توزيع المدخولات في منطقة خليج حيفا، نجح المركز العربي للتخطيط البديل بضمّ شفاعمرو وبسمة طبعون والكعبية - طباش - الدجاجة إلى قائمة البلديات التي تتداولها اللجنة الجغرافية للواء حيفا، وإعادة تفعيل اللجنة بعد توقّف عملها لعدّة سنوات وتغيير أعضائها، بخصوص توزيع المدخولات من معامِل تكرير البترول. وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت عن قيام هذه اللجنة لفحص عدد من القضايا اللوائية في لواء حيفا، بتاريخ 18.9.2016 لفحص توزيع المدخولات وتغيير الحدود بين البلديات.

وبعد النجاح في إدخال شفاعمرو وبسمة طبعون والكعبية - طباش - الدجاجة ضمن صلاحية لجنة توزيع المدخولات من معامِل تكرير البترول، طالب مركز التخطيط البديل بضم قرية عبلين إلى هذه اللجنة، لأنها تقع ضمن المحيط الذي تمّ تحديده، وهو 9 كم من مُحيط معامِل تكرير البترول. لكن الجواب على هذا الطلب أشار إلى وجوب وجود المناطق السكنية وليس منطقة النفوذ فقط، لذلك بقيت عبلين خارج مداورات اللجنة.

باشترت اللجنة عملها في نهاية العام 2016. ومثّل المركز العربي للتخطيط البديل البلديات العربية الثلاث التي أُدرجت ضمن اللجنة من خلال التنسيق مع السلطات المحلية فيها. وقام المركز بتحضير معلومات تخطيطية وميدانية عن البلديات الثلاث، تشرح الوضع الاقتصادي الاجتماعي لهذه البلديات، وحصّة مواطنيها من المدخولات العامة للسلطة المحلية من الضرائب المحلية (الأرنونا) والميزانيات الحكومية. وبينّ المركز في عرضه أمام اللجنة الفوارق الكبيرة بين البلديات العربية واليهودية المُدرجة ضمن اللجنة، والفوارق الشاسعة جدًّا بين حصّة المواطن العربي من المدخولات في هذه البلديات وبين مدخولات المواطن اليهودي في البلديات اليهودية.

كذلك، قام المركز العربي للتخطيط البديل بإعداد دراسة شاملة عن منطقة معامل تكرير البترول التي أنشئت في فترة الانتداب البريطاني، وتحويلها فيما بعد إلى ملكية الحكومة الإسرائيلية، وحقبة تمويل إقامة المرافق والمصانع المختلفة بتمويل ودعم حكومي على مدار عشرات السنوات. وبيّن المركز عدم وجود أي مبرر لحصر توزيع مدخولات معامل البترول بين بلدية حيفا وكريات آتا ونيشر والمجلس الإقليمي زبولون فقط. وأشار المركز إلى حقيقة أن هذه السلطات المحلية لم تقم بتمويل أي مشروع داخل هذه المعامل! لذلك يجب وضع معايير توزيع عادلة تنطبق على كل البلديات المحيطة وتأخذ بالحسبان وبأهميّة معالجة الأضرار البيئية الناتجة عن هذه المعامل، وتوفير الميزانيات اللازمة من مصدر الأضرار لمعالجتها ومنع تصديرها إلى الجو أو التربة.

كما اقترحَ المركز العربي للتخطيط البديل موديلًا للتوزيع العادل بين كافة البلديات المُدرجة ضمن اللجنة يأخذ بالحسبان الوضع الاقتصادي الاجتماعي للمواطن/الفرد في كل بلدة، والبُعد الجغرافي ومدى تأثير الأضرار البيئية على أنواعها على البلدة وسكانها ومحيطها.

شارك ممثلو المركز العربي للتخطيط البديل في كل الجلسات الخاصة بتوزيع مدخولات معامل تكرير البترول، وتابعوا كل المواد والعروض التي قُدّمت للجنة من مختلف السلطات المحلية المُدرجة ضمن اللجنة ومن المختصين البيئيين والاقتصاديين والجغرافيين الذين قَدّموا دراساتهم وأبحاثهم المتعلقة بهذا الموضوع.

في المرحلة الأخيرة من عمل اللجنة واقتراب موعد تقديمها توصياتها، قررت السلطات المحلية المستفيدة حتى الآن من مدخولات معامل التكرير وهي حيفا (45%) وكريات آتا (25%) ونيشر (15%) والمجلس الإقليمي زبولون (15%) تقديم التماس للمحكمة العليا ضد تقديم التوصيات، الأمر الذي جَمَد عمل اللجنة لغاية انتهاء المحكمة من البتّ في الالتماس المقدم، ومنع نشر توصياتها إلى ما بعد إنتهاء المداولات القضائية، أي إلى ما بعد صدور هذا التقرير.

سيواصل المركز العربي للتخطيط متابعة هذا الملفّ الشائك من خلال التنسيق التام مع البلديات العربية المثلة في اللجنة وهي شفاعمرو وبسمة طبعون والكعبية - طباش - الدجاجة ودالية الكرمل وعسفيا، لتحصيل حقوقها ضمن إعادة التوزيع أو هيكلية المجلس الصناعي كما نصّت عليه اللجنة في توصياتها، أي إقامة مجلس صناعي، هو عبارة عن سلطة محلية صناعية (كما في "تيفن") يقوم بإدارة وتطوير المنطقة الصناعية، ويتم توزيع أرباحه على البلديات الشريكة في إدارته، بعد خصم تكاليف الإدارة والتشغيل.

ينظر المركز إلى ما بعد انتهاء بحث الالتاس في الحكمة العليا على أمل تحقيق إنجاز آخر في مجال العدل التوزيعي. وكان "المركز" نجح في إعادة توزيع المدخولات في منطقة "تيفن" بحيث تمّ تخصيص 43% منها لصالح بلدات عربية مجاورة، ضمن المجلس المحلي الذي يشمل كفر سميع وكسرى (23%) والمجلس الذي يشمل يانوح وجث (20%). كما يواصل المركز العربي مساعيه لإنجاز توزيع المدخولات من المنطقة الصناعية "تسيبوريت" لصالح المشهد وكفركنا والبطوف والرينة وعين ماهل.

توزيع المدخولات من منطقة "تسيبوريث" الصناعية

المقدمة

لغرض التحقيق بشأن توزيع المدخولات وتوسيع مناطق نفوذ السلطات المحلية عيّنت وزارة الداخلية لجنة دائمة للتحقيق في قضايا تتعلق بهاتين المسألتين.

تُقدّم هذه المذكرة إلى وزير الداخلية كطلب لدراسة توزيع المدخولات من ضريبة الأرنونا للمنطقة الصناعية "تسيبوريث".

يتطرق هذا الطلب إلى توزيع المدخولات في محيط المنطقة الصناعية الشمالية لمدينة "نتسيرت عليت" (المنطقة الصناعية "تسيبوريث") كما تحدّد في الخارطة الهيكلية الشاملة رقم 0137604-212 (أنظر خارطة رقم 2)، ويقف من ورائه السلطات المحلية التالية: المشهد، كفر كنا، عين ماهل، الرينة والبطوف. وكما هو معمول به بموجب القانون، يُقدّم الطلب إلى وزير الداخلية، وتكون بلدية "نتسيرت عليت" شريكة في المسار في حال أوصى الوزير بتكليف لجنة تحقيق لتقدّم له التوصيات بهذا الشأن.

كلّفت السلطات المحلية المذكورة المركز العربي للتخطيط البديل (لاحقا - "المركز") إعداد هذه المذكرة لتقديمها إلى وزير الداخلية، واقتراح موديل لتوزيع المدخولات بين السلطات المحلية في محيط المنطقة الصناعية "تسيبوريث".

طوّر "المركز"، وكجزء من تمثيل السلطات المحلية بشأن "تسيبوريث"، موديلًا معياريًا لتوزيع المدخولات من ضريبة الأرنونا ومن مصادر الدخل الأخرى بين السلطات المختلفة. يقوم هذا الموديل على التجربة المتراكمة في البلاد والخارج في مجال توزيع المدخولات بين السلطات المحلية المتجاورة. في الآونة الأخيرة يبدو أن الوعي إلى ضرورة توزيع المدخولات التي مصدرها الصناعة والتجارة بين السلطات المحلية المتجاورة في اتساع، خاصة وأن الفجوات في المدخولات

بين السلطات قد تركزت على مدار السنين (العدل التوزيعي).

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد في البلاد معيار ثابت ومُلزم لتوزيع المدخولات بين السلطات المحلية. والمعيار الذي

يقترحه "المركز" ويمثل السلطات المحلية الخمس يعتمد على نتائج وتوصيات لجان تحقيق سابقة كلفت بدراسة موضوع توزيع المدخولات، إلا أنه يدمج معها أبعادا ومعايير مادية إضافية. توسّع من مدى شمولية هذا الموديل. الهدف المنشود هو تطوير موديل توزيع معياري وشمولي وشفاف يقوم قدر المستطاع على معايير كمية قابلة للقياس ومتوافرة في منشورات ومعطيات دائرة الإحصاء المركزية أو مصادر أخرى موثوقة للمعلومات.



خارطة رقم 1: مسطّح منطقة "تسيبورت" الصناعية
حسب الخارطة الهيكلية الشاملة رقم 0137604-012

مميّزات منطقة «تسيبوريث» الصناعية

أقيمت **منطقة «تسيبوريث» الصناعية** في العام 1992 على أراض تم ضمّها إلى "تنسيرت عليت"، وهي واقعة على بُعد 7 كلم شمال المدينة. تبلغ مساحتها في مرحلتها الراهنة 1600 دونم، ويصل مجمل المساحة بعد استكمال كل المراحل إلى 3560 دونمًا. وتضمّ منشآت صناعة ثقيلة وبارك لصناعات الهاي-تيك ومصانع ذات إمكانيات سيادية. المنطقة خالية من السكان وتضمّ مساحات خضراء ومبانٍ عامة وتُدبرها مديرية خاصة.

تجدر الإشارة إلى أن منطقة "تسيبوريث" مشمولة في الخارطة الهيكلية اللوائية للشمال "9/2/1" كممنطقة صناعية لوائية. وقد رسمت الخارطة بالتواصل مع منطقة "تسيبوريث" منطقتين صناعيتين في نطاق بلديّ المشهد وكفر كنا. وقد تمّ حتى الآن تطوير المنطقة الصناعية في كفر كنا بشكل جزئيّ بينما لم يتمّ تطوير المنطقة الصناعية في المشهد رغم أن الخارطة أقرّت بشكل نهائيّ.

اختيار السلطات المحلية المشاركة في طلب توزيع المدخولات

اختيار السلطات المحلية والبلديات التي ستشارك في توزيع المدخولات من منطقة "تسيبوريث" سيتم بموجب عدد من المعايير كما هو مبين فيما يلي:

- **معيّار المسافة:**

من خلال فحص لوائي أجريناه للبلديات الموجودة ضمن محيط 7 كم من المنطقة الصناعية "تسيبوريث"، وجدنا أن

مجلس المشهد المحلي وقرية عرب الهيب التابعة لمجلس البطوف الإقليمي إضافة إلى البلدة الجماهيرية "أوشعياة" التابعة لمجلس يزرعيل الإقليمي هي بلدات محاذية لمنطقة "تسيبوريت" الصناعية. ووجدنا أيضا، قرى غير مُحاذية للمنطقة الصناعية، وهي كفر كنا والرينة وقريتي رمانة والعزير التابعتين لمجلس البطوف الإقليمي وموشاف تسيبوري والقرية الجماهيرية بيت ريعون. وعلى مسافة 6 كم عن "تسيبوريت" تقع طرعان وعين ماهل ويافة الناصرة والناصره و"تسيرت عليت".

• معيار العنقود الاجتماعي - الاقتصادي:

من بين القرى التي ذكرناها أعلاه، فإن المشهد وكفر كنا والرينة وعين ماهل ويافة الناصرة والناصره وطرعان وقرى مجلس البطوف الإقليمي موجودة في العناقيد الاجتماعية . الاقتصادية من 1-3. "تسيرت عليت" في العنقود الخامس (5) ومجلس إقليمي عميق يزرعيل في العنقود الثامن (8).

• معيار الدخل من ضريبة الأرنونا الصناعية والتجارية:

مصدر الدخل الأساسي لمعظم البلدات التي ذكرناها آنفا، هو ضريبة الأرنونا السكنية عدا المجلس الإقليمي عميق يزرعيل و"تسيرت عليت" اللذان يستحوذان على مصالح مدرة للدخل (أنظر جدول رقم 1). في معظم البلدات تقريبا لا توجد مناطق صناعية مستقلة ومدرة للمدخلات، وحيث توجد مناطق كهذه مثل: الناصرة وكفر كنا والرينة. فهي ضعيفة جدا على نحو تبدو معه المدخولات غير جدية ولا تُسهم في المتانة الاقتصادية للسلطات المحلية.

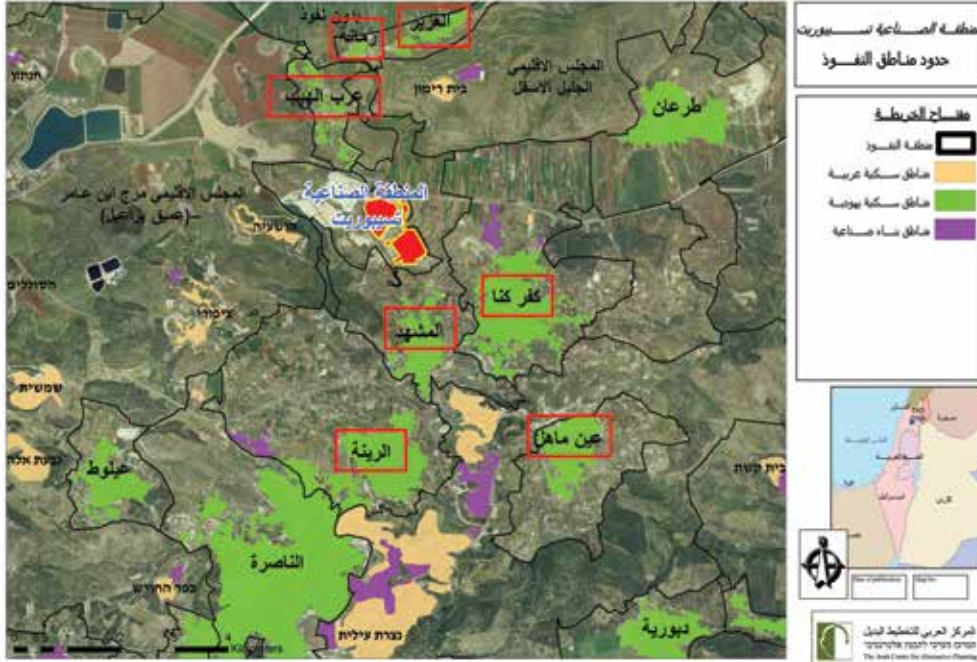
جدول رقم 1 : المدخولات من الأرنونا للفرد في كل واحدة من البلديات

البلدة	عدد السكان	جباية أرنونا إجمالية للفرد ش/ف	أرنونا ليس من السكن للفرد ش/ف
عميق يزراعييل	39,000	3164	1995
نتسيرت عليت	40,198	2881	1879
الناصرة	75,726	1100	543
طُرعان	13,337	933	454
كفر كنا	21,296	759	333
المشهد	7,858	646	80
يافة الناصرة	18,234	612	198
الرينة	18,475	549	126
عين ماهل 2012	12,484	490	36
البطوف	7,300	402	28

في ضوء المعطيات في الجدول تقرّر أن البلديات التي ينبغي شملها في هذا الفحص بشأن توزيع المدخولات من منطقة «تسيبوريت» الصناعية؛ هي: **المشهد، كفر كنا، الرينة، مجلس البطوف الإقليمي وعين ماهل** وهذا استنادا إلى

بُعدھا عن «تسيبوريث» والمدخول المنخفض من ضريبة الأرنونا الصناعية في مناطق نفوذھا. ينبغي التوضيح، أن طرعان ويافة الناصرة والناصره لم تُشمل في قائمة البلديات التي تطالب بحصة من توزيع مدخولات المنطقة الصناعية «تسيبوريث» لعدة أسباب وهي:

1. قدّم مجلس طرعان المحلي طلبا إلى وزارة الداخلية لتوزيع المدخولات من منطقة «كدمات» لجيل «الصناعية» ومن معسكر «شمشون» القائم في محيط مجلس الجليل الأسفل الإقليمي المحاذيان لمنطقة نفوذ طرعان.
2. بحسب رأينا، بالنسبة للناصره ويافة الناصرة ينبغي إيجاد حلّ أنجع من توزيع المدخولات من منطقة صناعية مشتركة لعدد كبير من السلطات المحلية. كبلدتين كبيرتين في المنطقة، تستحقان منطقة صناعية مستقلة لتحسين ووضع سكانهما الاقتصادي والاجتماعي.



خارطة رقم 2: السلطات المحلية المشمولة في طلب توزيع المدخولات

مميّزات السلطات المحلية:

يستعرض هذا الجدول مميّزات وخصائص السلطات المحلية الخمس: كفر كنا، المشهد، الرينة، عين ماهل ومجلس البطوف الإقليمي:

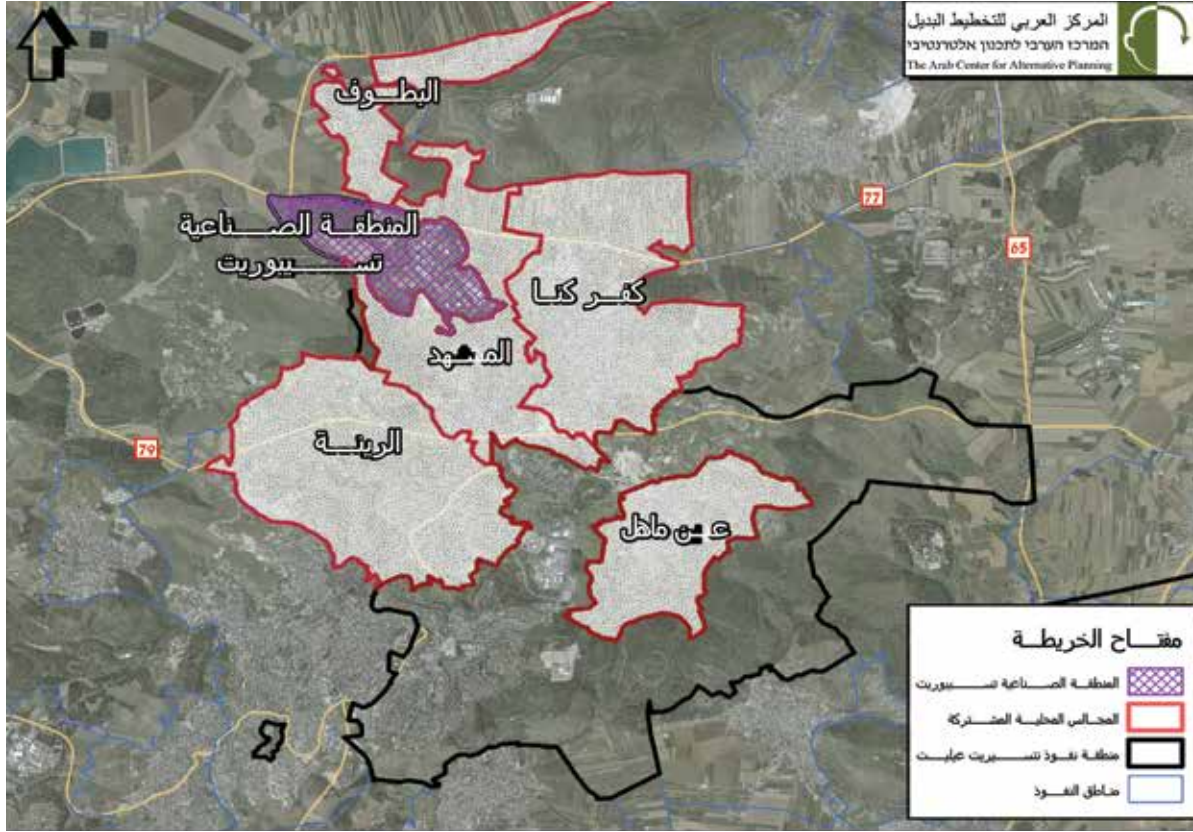
جدول رقم 2 : مميّزات السلطات المحلية المشمولة في توزيع الدخولات:

سلطة المحلية	كفر كنا	المشهد	الرينة	عين ماهل	م. إ. البطوف
البلدات	كفر كنا	المشهد	الرينة	عين ماهل	العزير رمانة رمة الهييب وادي الحمام
سنة إقامة المجلس المحلي	1,968	1,960	1,968	1,964	2,000
السكان - 2015	21,296	7,858	18,475	12,484	7,300
العنقود الاجتماعي-الاقتصادي	2	2	3	2	1

السلطة المحلية	كفر كنا	المشهد	الريثة	عين ماهل	م. إ. البطوف
الميزانية (مدخولات) سنوية عادية (ملايين الشواقل)	127	39.5	89.5	-	58.5
إجمالي الأرنونا (ملايين الشواقل)	29.8	7.8	26.7	-	5.5
	1,400 ش.ج./للفرد)	893 ش.ج./للفرد)	451.4 ش.ج./للفرد)		756 ش.ج./للفرد)
مساحة منطقة النفوذ (دونم)	10,050	7,240	10,800	5,200	3,760

يُبيّن الجدول أن تدرج السلطات المحلية الخمس في العناقيد الاجتماعية - الاقتصادية موجود في القاطع الأدنى وأنها تعاني من مدخولات منخفضة (أقلّ من 1,500 ش./للفرد) بسبب غياب مناطق صناعية جدّية نشطة ومراكز تجارية وتشغيل في غالبيتها العظمى.

تُبيّن الخارطة (رقم 3) موقع السلطات المحلية بالنسبة لموقع المنطقة الصناعية "تسيبوريت" في منطقة الجليل الأسفل في لواء الشمال، بما في ذلك مناطق نفوذها:



خارطة رقم 3: خارطة تبيان المواقع

تطوير موديل معياري لتوزيع المدخولات بين السلطات المحلية

نقترح هنا موديل معياري لتوزيع المدخولات بين سلطات محلية محاذية ومجاورة لمنطقة تشغيل أو لمصدر دخل آخر مدخولاته ليست من ضريبة الأرنونا السكنية مثل كسارة أو معسكر جيش أو منشأة صناعية بمقاييس لوائية أو قُطرية. المنطقة التي يتم توزيع المدخولات منها، كلها أو جزء منها، على عدد من السلطات المحلية ذات العلاقة سيُسمى لاحقاً بـ «منطقة توزيع المدخولات». وللاختصار «م.ت.م».

توزيع المدخولات بين السلطات المحلية المشاركة (أو الحاصلة) تتحدّد بموجب ثلاثة معايير أساسية:

1. اعتبارات عليا خاصة;
2. بُعد المنطقة المبنية للسلطة المحلية عن منطقة توزيع المدخولات;
3. الفوارق المالية بين السلطات المحلية المشاركة في توزيع المدخولات

أولاً، في أحيان متقاربة يأتي قرار توزيع المدخولات من منطقة مدّرة ("منجم أرنونا") بين سلطات محلية محاذية كبديل أو تسوية لطلبات متناقضة وضغوطات لضمّ مناطق (إضافيّة) إلى مسطّحات نفوذ السلطات المحلية المجاورة. إن طريقة توزيع المدخولات بموجب معايير موضوعية وشفافة وشمولية عامة تخفف من حدة الصراعات والمنافسة بين السلطات المحلية، وتؤسس آلية التعاون المناطقي (في المنطقة) وتُشجع على تقصّي المصالح المشتركة.

هناك حالات كانت فيها لسلطات محلية معيّنة (أو لا يزال لها) رابط خاص وعلاقة قويّة - مع "م.ت.م" - كسلطة

محلية حاضنة. من المعروف وجود حالات أقيمت فيها مناطق صناعية واسعة الأرجاء، مركز تشغيل لوائي أو مصدر غني آخر على أراض كانت تابعة (بالملكية أو بالنفوذ) لسلطة محلية أو بلدة مجاورة، لكن قرارات إدارية/حكومية منعت من هذه السلطات المحلية أو البلديات ذات العلاقة الخاصة الحصول على أي فائدة من ثمار التطوير والنمو. وأكثر من ذلك، مجرد إقامة "م.ت.م" بمحاذاة السلطة المحلية الأم، منع تطوير أو إقامة منطقة صناعية ومشاريع اقتصادية أخرى في محيطها الأمر الذي منس بمتانتها الاقتصادية وفرص تطورها.

ليس هناك إمكانية لتحديد قواعد عامة، لاتخاذ قرارات بخصوص مطالب خاصة لسلطات محلية، للحصول على جزء من المبلغ المفترض توزيعه بفعل العلاقة الخاصة مع "م.ت.م". لكن أحيانا كثيرة لا يمكن التنكّر لمطالب خاصة كهذه. وعليه، ينبغي تمكين اللجنة من الحسم في موضوع توزيع المدخولات من خلال أعمال اعتبارات تتناسب مع كل حالة وحالة.

للتلخيص، من المقبول توزيع جزء من المبلغ الإجمالي المخصص للتوزيع على أساس معايير عليا خاصة، تجاوبًا مع توقعات السلطات المحلية ذات العلاقة الخاصة والمثبتة لـ "م.ت.م" للحصول على حصة وافرة من المبلغ المخصص للتوزيع، للتعويض عن خسارة فرص التطور والتنمية، والعلاقة الخاصة بـ "م.ت.م" المحددة.

ثانياً، الهدف من وراء توزيع المدخولات بين سلطات محلية مشاركة بموجب معيار البُعد (عن مصدر المدخولات) هو منح تعويض للسلطات المحيطة على مس أو مكرهةٍ لحقت بسكان هذه السلطات نتيجة لقربها من مصدر المدخولات. المس أو المكرهة يُمكن أن يلحقا بمجالات الصحة أو البيئة أو المنظر الطبيعي وصورة السلطة المحلية وأوضاع الأمان فيها والمواصلات أو أنهما تعيقان التخطيط والتطوير في مناطق السلطة المحلية بسبب قربها الجغرافي من مصدر المدخولات.

تنصّ المفاهيم المادية على أنه كلما كانت المسافة من المكّرهة (أي من مصدر المدخولات) أكبر، فإن مدى التأثير أقلّ. وبالعكس، كلما كانت السلطة المحلية أو البلدة أقرب إلى المكّرهة فإن التأثير السلبي أشدّ وقوته أكبر.

الأساس المنطقي من وراء توزيع مدخولات ضريبة الأرنونا من مصدر للمكّاره هو أن الفائدة الاقتصادية التي ستمتّع بها السلطة المحلية الحاصلة على جزء من المدخولات توازي أو تُلغي بشكل جزئي التأثير السلبي، وتشكل ما يُشبه التعويض على الأضرار المختلفة التي تلحق بها وبمواطنيها. كما هو واضح، تعويض كهذا قد يكتّنها من اتخاذ إجراءات وتنفيذ أعمال من شأنها أن تقلّص وتحدّ من التأثيرات السلبية المذكورة.

عامل آخر يسوّغ حصول سلطة محلية مجاورة لمنطقة صناعية على جزء من المدخولات هو أن مجرد وجود المنطقة الصناعية يشكّل أحيانا كثيرة سببا في رفض مبادرات لسلطات محلية لإقامة مناطق تشغيل في الجوار، استنادا إلى اعتبارات بيئية واقتصادية مختلفة. وهذا الأمر يُفضي إلى فقدان فرص تطوير ونمو لدى السلطات المحلية المجاورة. هذه الخسائر تزداد كلّما كانت السلطة المحلية أقرب إلى المنطقة الصناعية والتعويض لقاء إضاعة الفرص (Opportunity Cost) من المفروض أن يزداد.

تجدر الإشارة إلى أنه كلما كانت المكّرهة كبيرة وقدرتها على التأثير السلبي أكبر، فمن المرجح أن قسما من المدخولات الذي سيوزّع على السلطات المحليّة الحاذية، حسب معيار البُعد، سيكون أكبر. تجسيدا لذلك، من المنطقي أكثر ان معيار البُعد سيأخذ وزنا أكبر عندما يكون الأمر بشأن كسارة نشطة أو منطقة صناعات ثقيلة وملوثة قياسا بمنطقة حُرّف خفيفة أو مَجْمَع صناعات نظيفة.

ثالثا، الهدف من وراء توزيع المدخولات بموجب معيار الفوارق والفجوات الاقتصادية بين السلطات المحلية المشاركة في التوزيع هو تطبيق مبدأ العدل التوزيعي واتخاذ خطوة لتقليص الفوارق والفجوات بين السلطات المحلية الموجودة في

نفس المنطقة. في حال وجود وضع تتنافس فيه سلطات محلية في منطقة جغرافية واحدة فيما بينها على جذب مبادرين ومصالح تجارية إليها، من خلال منحهم تخفيضات أو محفّزات تقلّل نسبيًا من مدخولاتها الذاتية من ضريبة الأرنونا على المصالح التجارية، وكل ذلك لغرض تحسين وضعها المالي - الاقتصادي، فإن توزيع المدخولات على مستوى اللواء أو المنطقة يُقلّل من التنافس ويعزّز من متانة السلطات وقُدّرتها على التفاوض.

كذلك فان توزيع المدخولات على المستوى اللوائي يُقلّل من الضغط على إقامة مناطق تشغيل وصناعة في كل سلطة محلية حتى لو أدى الأمر إلى التسبّب بأضرار بيئية أو بالمس بجودة حياة السكان. بذلك، ينتج الشعور بأن كل مشروع تطوير أو منشأة صناعية تقوم في المنطقة ستتوزع مدخولاته بالتساوي بين السلطات المحلية وسكان المنطقة.

المقاييس التي تؤثر على معايير التوزيع

المعياران المذكوران (أي: البعد الجغرافي من مصدر الدخل، والفوارق المالية بين السلطات المشاركة) اللذان يحددان توزيع المدخول بين السلطات المشاركة يندرجان في معادلة هي نتيجة عدة مقاييس مادية واقتصادية تميّز السلطات المحلية. معادلة التوزيع هذه تحدّد المبلغ الذي ستحتظى به كل سلطة محلية من المبلغ الإجمالي المخصص للتوزيع وفقا لمعايير تميّزها قابلة للقياس وعامة وشفافة.

• معيار البُعد

المعايير التي تحدّد قيمة عوامل التوزيع حسب معيار البُعد هي البُعد الجغرافي عن المصدر وحجم عدد السكان في السلطات المحلية المشاركة.

• مُرْكَبُ البُعْدِ الجغرافي

البُعد الجغرافي هو البُعد الذي يُقاس من مركز مصدر المدخولات حتى مركز البلدة (أو البلدات) للسلطة المحلية المشاركة. في حال كانت السلطة المحلية تشمل عددا من البلدات أو التجمعات السكانية المعرّفة فيزيائيا وجغرافيا (كما في حالتنا هذه)، يتم قياس البعد من مركز مصدر المدخولات إلى مركز كل بلدة أو تجمع بشكل منفصل. البلدات الأبعد من محيط التأثير المتفق عليه لا تُؤخذ بالحسبان ولا تُشمل في معادلة التوزيع حتى لو أنها تتبع بلديا لسلطة محلية معرّفة على أنها شريكة في التوزيع (مثلا - بلدات مجلس إقليمي قسم منها فقط موجود في محيط التأثير المتفق عليه).
الموديل المقترح هو بشأن تأثير البُعد الجغرافي للبلدات التابعة للسلطات المشاركة على مركبات التوزيع التي تحسب بموجبها المعادلة بدرجتي قوة:

1. قوة معززة/أكبر بالنسبة لسلطات (أو قسم منها) تحاذي مصدر المدخولات. لهذه السلطات عامل توزيع المدخولات يعمل بشكل معكوس للبُعد الجغرافي عن المصدر.
2. قوة مخففة/أصغر بالنسبة لسلطات محلية غير مُحاذية (لكنها مجاورة جغرافيا ومشمولة في طلب توزيع المدخولات). بالنسبة لهذه السلطات المحلية فإن عامل توزيع المدخولات يعمل بشكل معكوس لتربيع البُعد الجغرافي من المصدر.

• معيار كِبَرِ عدد السكان

إن حجم عدد السكان في السلطة المحلية (أو قسم من السلطة) المشاركة في مدى التأثير المتفق عليه يُعتبر معيارًا مؤثرا على توزيع المدخولات حسب معيار البُعد الجغرافي عن المصدر.

إن المنطق في اعتماد عدد السكان كمعيار ذي تأثير يأتي في حال كانت بلدتان موجودتين على بُعد متساوٍ من المصدر، فمن المرجح أن البلدة الأكبر من حيث عدد السكان ستحتل بجزء أكبر من أموال المدخولات قياساً بسلطة محلية مع عدد سكان أقل، لأن في السلطة المحلية الكبيرة هناك عدد سكان أكبر منكشف على التأثيرات السلبية بسبب تواجدهم بحاذاة المصدر.

على الرغم من ذلك، وبما أن عدد سكان السلطة المحلية يُؤخذ كمعيار في تحديد عوامل التوزيع حسب معيار سد الفجوات المالية بين السلطات المشاركة (كما سنعرض لاحقاً)، فقد تم تقييد تأثيره في معادلة حساب العوامل بحيث أن القسم المحوّل إلى السلطة المشاركة مرتبط ارتباطاً تصاعدياً مع الجذر التربيعي لعدد السكان. هكذا يتم التخفيف من تأثير حجم عدد السكان للسلطات على عوامل التوزيع بشكل معقول، ويمنع بذلك وضعا تتحول فيه السلطات المحلية الكبيرة إلى ما يُشبه "ثقب أسود" يبتلع معظم المبلغ الموزع.

من المهم الإشارة هنا والتأكيد على أن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للسلطات المحلية المشاركة كمعيار لا يؤثر على عوامل التوزيع بموجب معيار البُعد عن المصدر. سلطات محلية ميسورة الحال تستحقّ تعويضاً على أضرار وتأثيرات سلبية تلحق بسكانها من مصانع ومكآره موجودة بجوارها بصرف النظر عن مكانتها الاجتماعية - الاقتصادية. تفسير ذلك كامن في المبدأ أنه عندما يتعرض مواطن فرد أو مجموعة سكانية أو بلدة بأسرها لتأثيرات سلبية بسبب القُرب من مصنع أو مكُرهة من أي نوع كان، فهم يستحقون الحصول على تعويض أو الحصول على جزء من ضريبة الأرنونا التي يدفعها مصدر التأثير، بدون علاقة أو صلة لوضعهم الاجتماعي - الاقتصادي. فال مواطنون الأغنياء والميسورون، أيضاً، ينبغي تعويضهم عن الضرر أو المكروهة التي لحقت بهم.

• معيار تقليص الفوارق الاقتصادية

المعايير التي تحدّد قيمة عوامل توزيع المدخولات حسب معيار تقليص الفوارق الاقتصادية بين السلطات المشاركة هي:

1. المدخول الذاتي الإجمالي للسلطة المحلية من فرض ضريبة الأرنونا على المصالح والسكن في منطقة نفوذها;
2. التدرج الاجتماعي - الاقتصادي للسلطة;
3. حجم عدد السكان في السلطة المحلية.

• معيار الدخل الذاتي للسلطة المحلية

كلما كان الدخل الذاتي للسلطة المحلية من مصادر ذاتية أعلى، ستزيد مناعتها الاقتصادية وتقلّ تبعيتها للهبات والدعم الحكومي لتحقيق التوازن في الميزانية.

عادة ما تتمتع السلطات المحلية التي تنشط في مناطق نفوذها مناطق تشغيل وصناعة ومنشآت خاصة ومؤسسات حكومية أو عامة من مدخول ذاتي عالٍ مصدره ضريبة الأرنونا المفروضة عليها. كذلك فإن السلطات المحلية الموجودة ضمن العناقيد الاجتماعية - الاقتصادية الأعلى كونه سكانيًا مقتدرين وأغنياء، تتمتع بمدخولات عالية. أحيانًا كثيرة تحظى السلطات المحلية التي تتمتع بمدخولات ذاتية عالية بسكان مُقتدرين، وعليه فهي تنتمي للعناقيد الاجتماعية - الاقتصادية الأعلى. لكن هناك سلطات محلية تنتمي للعناقيد الاجتماعية - الاقتصادية الأعلى فقط لجرّد أن سكانا مقتدرين يسكنون فيها دون أن يكون فيها مصالح وأعمال تدرّ مدخولات عالية من ضريبة الأرنونا. سلطات محلية كهذه تتسم بمعدلات جباية عالية وبمتانة اقتصادية واستقرار بلدي دائم.

بالمقابل، هناك سلطات محلية تنقصها بالكامل تقريبا مناطق مدرة لضريبة الأرنونا التجارية والصناعية الجدية، وكذلك سكان مقتدرون وأغنياء. على الغالب، تنتمي هذه السلطات إلى العناقيد الاجتماعية. الاقتصادية المتدنية، وتجد صعوبة في تحقيق التوازن في الميزانية وتعتمد على هبات تقدمها لها الحكومة سنويا.

تجدر الإشارة إلى أن الاتجاه في العقد الأخير هو تقليص هبات الموازنة من الحكومة دون رصد مصادر تمويل (ذاتي) بديلة للسلطات المحلية. وعليه، هناك تعزيز لمسارات النجاعة وتقليص المصروفات والخدمات للسكان، وهناك، أيضا، نقص في مصادر التمويل وتطوير المشاريع البلدية. من هنا تطورت الحاجة إلى توزيع الدخولات من ضريبة الأرنونا التي تُجبي من مناطق التشغيل والمصانع الخاصة بين السلطات المحلية على أساس محلي/لوائئ.

هدف توزيع الدخولات من ضريبة الأرنونا للمصالح التجارية والمصانع بين السلطات المحلية الموجودة في محيطها هو تقليص الفوارق المالية بينها، الناتجة من الفجوة بين الدخولات الذاتية للسلطات المحلية من مصادر الأرنونا البلدية (تجارة وسكن). هدف التوزيع نبيل، منطقي وأخلاقي خاصة عندما يكون الأمر بشأن توزيع مدخولات مصدرها المصالح التجارية والمصانع والمؤسسات العامة التي أنشأت بالأساس بمبادرة الحكومة وبأقل جهود ومبادرة للسلطات المحلية.

هبات الموازنة الحكومية لا تؤخذ بالحسبان في مقارنة الدخولات الذاتية للسلطات المشاركة في التوزيع. من حيث المبدأ، يتم تحويل الهبات للسلطات الضعيفة لغرض تعويضها على النقص في مصادر الدخل الذاتي. إن شمل هبات الموازنة في مقارنة الدخولات الذاتية للسلطات المشاركة ستؤدي إلى تشويه الفجوات المالية الحقيقية القائمة بين السلطات.

بشأن العلاقة المتبادلة بين توزيع الدخولات التي مصدرها مصانع محلية وقطرية وبين هبات الموازنة التي مصدرها ميزانية الدولة، علينا أن نحذر من تحويل طريقة توزيع الدخولات بين السلطات المحلية إلى لعبة نتيجتها النهائية صفر، أي خصم زيادة المدخول الذاتي للسلطات من خلال تقليل هبات الموازنة التي تستحقها لو لم يتم توزيع الدخولات. هكذا

سيتحول هذا الإجراء إلى تكتيك مقصود بأيدي الحكومة للتخلص من السلطات المحلية الضعيفة ومن الحاجة إلى دعمها من خلال هبات الموازنة. في حال حصل هذا، فإن القيمة المطلقة للموارد التي ستكون تحت تصرف السلطات الضعيفة نتيجة لتوزيع المدخولات لن تزداد بشكل ملموس، إذا زادت أصلاً.

• تأثير حجم عدد سكان السلطة المحلية

حجم عدد سكان السلطة هو مقياس ذو وزن ملموس بالنسبة لحجم الحصة التي ستحصل عليها السلطة المحلية من توزيع المدخولات حسب معيار تقليص الفوارق الاقتصادية. كلما زاد عدد السكان في السلطة المحلية كلما زاد المبلغ الذي ستحصل عليه السلطة من التوزيع.

بما أن معيار تقليص الفجوات الاقتصادية ينبع من مبدأ العدل التوزيعي، من المنطقي والعاقل أن تحصل المجموعة السكانية الأكبر على حصة أكبر من المبلغ المخصص للتوزيع بين السلطات.

• تأثير الوضع الاجتماعي . الاقتصادي للسلطة المحلية

عملياً، الوضع الاجتماعي . الاقتصادي للسلطات المشاركة في توزيع المدخولات هو بمثابة الحاضر الدائم علناً أو ضمناً في غالبية المعايير والمقاييس المؤثرة على عوامل توزيع المدخولات حسب معيار تقليص الفوارق الاقتصادية بين السلطات المحلية .

إن حجم المدخولات لدى كل سلطة محلية متأثر مباشرة من مكانتها الاجتماعية . الاقتصادية . على الدوام تقريباً، تمتنع السلطات المحلية المنتية للعناقيد العليا بدخل نوعي (أي دخل الفرد) أعلى، إما لأنها تضمّ في منطقتها مصالح و"مناجم لضريبة الأرنونا" التجارية المدّرة، أو لأن سكانها مقتدرين ويسددون ديونهم/التزاماتهم للسلطة.

مصطلحات بلدية، رسوم ضريبة الأرنونا عالية للفرد في السلطات المحلية الغنية، ترافقها في العادة نسبة جباية عالية، مقابل تخفيضات وتسهيلات ضريبية طفيفة. أمّا في السلطات الضعيفة (المنتية للعناقيد الاجتماعية - الاقتصادية المتدنية) فإن رسوم ضريبة الأرنونا منخفضة، كذلك معدلات الجباية، مع منح تسهيلات وتخفيضات كبيرة كلما كانت السلطة أضعف.

الشكل المباشرة الذي تتجسّد فيه تأثيرات التدرّج الاجتماعي - الاقتصادي للسلطات المحلية في موديل توزيع المدخولات هي في تقليل (على الأَدقّ - ضرب) المدخول الذاتي لكل سلطة محلية في عامل الجباية المعقول الذي تُشتق قيمته من المكانة الاجتماعية - الاقتصادية. قيمة مركب عامل الجباية المعقول بالنسبة لسلطة محلية في العناقيد العالية يقترب من 100%، وأقلّ من هذا كلما تدنى تدرّج السلطة المحلية.

• توصيف موديل التوزيع بموجب معيار سدّ الفجوات الاقتصادية

موديل التوزيع بيناري / ثنائي، وبهذا المعنى فهو يزيّج سلطات محلية بجزء من المدخولات الموزّعة بشرط أن يكون الدخل الذاتي من ضريبة الأرنونا العامة (من السكن والصناعة والتجارة) في سلطة ما أدنى من معدّل المدخول الذاتي للفرد في مجموع السلطات المشاركة. السلطة التي يكون فيها معدّل الدخل الذاتي للفرد أعلى من المعدّل المذكور لن تستحقّ الحصول على جزء من المبلغ الموزّع بموجب معيار تقليص الفجوات الاقتصادية.

هذا التوجّه يقوم على الهدف المُعلن لتقليص الفجوات الاقتصادية بين السلطات المحلية المشاركة. إذا كانت هناك سلطة محلية ميسورة (من بين السلطات المحلية المشاركة) تحصل على جزء من المدخولات التي يتمّ توزيعها، سيكبر المبلغ الذي تحصل عليه سلطة محلية ضعيفة من أجل تقليص الفجوة الاقتصادية بينهما. وهكذا يتمّ إجهاض هدف تقليص الفجوات الاقتصادية، أو ستكون هناك حاجة إلى مبالغ كبيرة بشكل خاص لتحقيق تقليص جديّ للفجوات.

في حال كان مبلغ المدخول الموزّع عالياً إلى حدّ مساواة المدخول الذاتي المتوسط للفرد في السلطات المحلية الضعيفة مع متوسط المدخول في كل السلطات المحلية المشاركة كنتيجة لعملية التوزيع، عندها تبدأ السلطات الميسورة (صاحبة المدخول الأعلى من المتوسط) الحصول هي أيضاً على جزءٍ نسبيٍّ من المدخولات.

لا يعتمد النموذج المقترح حدّاً أدنى لمتوسط الدخل الذاتي لشئ أو استثناء أي سلطة محلية من التوزيع. فالتوجه يقضي بالسعي إلى تقليص الفجوات بين السلطات المشاركة بالارتكاز على متانتها الاقتصادية النسبية، دون اعتماد قيمة مطلقة محددة للدخل الذاتي كشرط للدخول أو الخروج من عملية توزيع المدخولات.

يُلائمّ الموديل المقترح هنا بشكل خاص مصادر المدخولات المخصصة للتوزيع من منطقة صناعية أو مصنع خارج منطقة سلطات محلية عديدة مثلما هو الأمر مع توزيع المدخولات من منطقة "تسيبوريث" الصناعية بين السلطات المشمولة في الطلب. في حال كان مصدر المدخولات المخصصة للتوزيع من مدخولات ذاتية للسلطات المشاركة، كلّها أو جزء منها، ستكون هناك حاجة إلى ملاءمة المعايير المناسبة في الموديل.

لاستكمال الصورة النظرية بشأن نماذج توزيع المدخولات بهدف تقليص الفجوات، هناك توجّه إضافي يدعو إلى توزيع المدخولات بين كل السلطات المشاركة، بما فيها السلطات الميسورة ذات الدخل الذاتي الأعلى حيث معدّل الدخل الذاتي للفرد في هذه السلطات. بحسب هذا التوجّه، الجزء الذي ستحصل عليه كل سلطة محلية سيكون مُشتقّاً من حجم عدد السكان في السلطة المحلية والنسبة بين معدّل دخلها الذاتي للفرد وبين معدّل الدخل الذاتي للفرد في كل السلطات المحلية.

• دراسة تأثير توزيع المدخولات على تقليص الفجوات

للتلخيص، الموديل المقترح ينطوي على أداة لفحص تأثير توزيع المدخولات بين السلطات المشاركة على تقليص الفجوات الاقتصادية بينها قياسا بالوضع الأولي. تتم المقارنة من خلال حساب عامل GINI بالنسبة للدخل الذاتي للفرد في السلطات المحلية قبل التوزيع وبعده. وهكذا يمكننا أن نقيس نجاعة توزيع المدخولات وإسهام ذلك في تقليص الفجوات الاقتصادية بين السلطات المشاركة.

تطبيق موديل توزيع المدخولات على منطقة «تسيبوريث» الصناعية

الموديل المُقترح لتوزيع المدخولات ولحساب عوامل توزيع المدخولات من منطقة «تسيبوريث» الصناعية بين السلطات المحلية الواردة في الطلب: مجلس المشهد المحلي، مجلس كفر كنا المحلي، مجلس البطوف الإقليمي، مجلس عين ماهل المحلي ومجلس الرينة المحلي (لاحقا - السلطات المُشاركة).

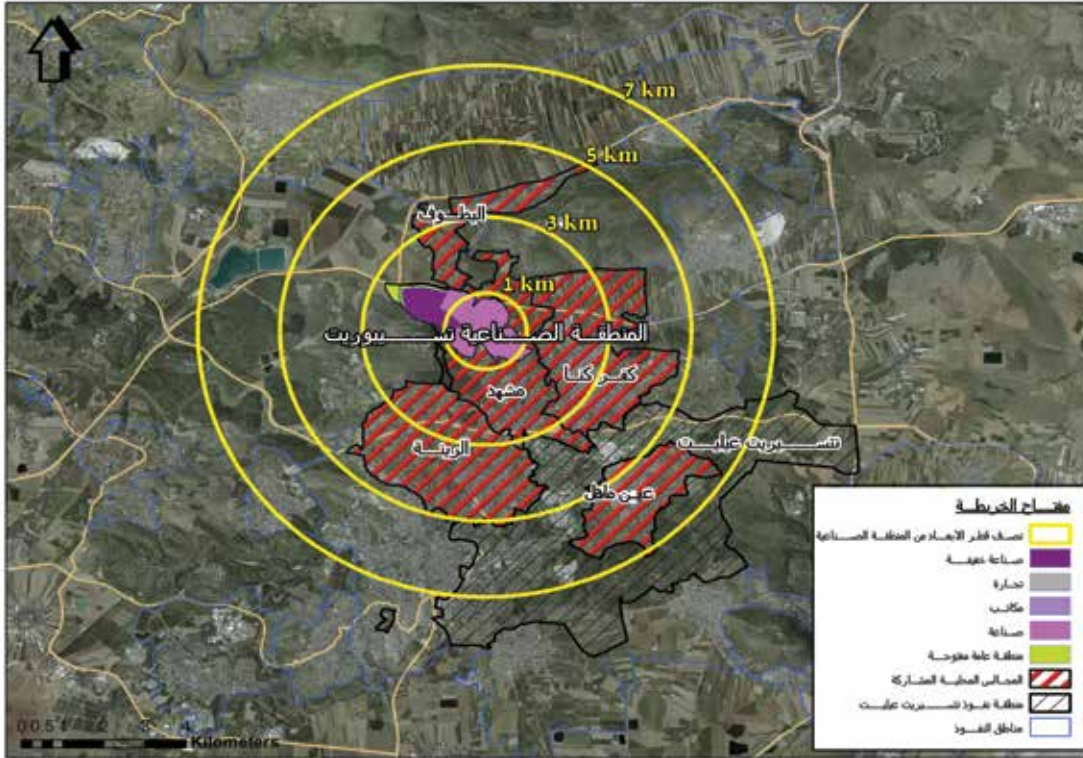
• المبلغ المخصص للتوزيع

لجنة الفحص الجغرافي التي سُمِّعَتْ عنها وزير الداخلية مكلفة وفق القانون تحديد المبالغ المخصصة للتوزيع بين السلطات المحلية المُشاركة، مع الأخذ بالحسبان المدخولات التي مصدرها جباية ضريبة الأرنونا من المصالح العاملة في المنطقة الصناعية، والمصروفات اللازمة لتزويد المنطقة الصناعية بالخدمات البلدية بما فيها تطويرها وصيانتها.

من المناسب أن تفحص اللجنة وتقرّر بشأن قيمة رسوم ضريبة الأرنونا للمصانع والمصالح في المنطقة الصناعية وأي جزء من مدخولات ضريبة الأرنونا سيُحوَّل للتوزيع بين السلطات المحلية.

يجدر التأكيد على أن هناك اعترافاً بضرورة خصم التكاليف البلدية التي تصرفها بلدية «نتسيرت عليت» لغرض الصيانة والتشغيل وتطوير المنطقة الصناعية والحفاظ على صورتها وقوة جذبها للمصالح الجديدة، مع الحفاظ على نجاعة الإدارة المهنية.

• مراحل تطبيق موديل التوزيع
المرحلة الأولى - توزيع المدخولات بموجب معيار البُعد



خارطة رقم 4: راديو/أبعاد المسافات بين البلدات والمنطقة الصناعية

يُلخّص الجدول التالي المعطيات المادية المطلوبة لحساب عوامل توزيع المدخولات بين السلطات المشاركة حسب معيار البُعد:

السكان 2015	البُعد بالكم	السلطة المحلية
21,296	3.5	كفر كنا
7,858	2.7	المشهد
18,475	4.6	الريينة
12,484	5.9	عين ماهل
7,300	2.7	البطوف (رمانة، رمة الهيب، العزيز)
40,198	6.5	نتسيرت عليت

تمّ حساب المسافات من الخارطة المعروضة هنا. تمّ قياس المسافة من منطقة "تسيبوريت" الصناعية انطلاقاً من مركز المنطقة الصناعية إلى مركز المناطق السكنية للسلطات المشاركة. بالنسبة لسلطات تشمل أكثر من بلدة واحدة تمّ حساب معدّل المسافات، أي مسافة تمثيلية واحدة لكل بلدة في السلطة الموجودة على مرمى تأثير المنطقة الصناعية.

المرحلة الثانية - توزيع المدخولات حسب معيار تقليص الفجوات

فيما يلي جدول يستعرض المعلومات والمعطيات الاجتماعية - الاقتصادية المتصلة بكل السلطات المحلية:

السلطة	نتسيرت عليت	كفر كنا	المشهد	الريثة	عين ماهر	م. إ البطوف
السكان - 2015	40,198	21,296	7,858	18,475	12,484	7,300
العنقود الاجتماعي - الاقتصادي	5	2	2	3	2	1
إجمالي رسوم الأرنونا (آلاف الشواقل)	132,799	29,790	7,831	26,699	-	2,339
إجمالي رسوم أرنونا السكن (آلاف الشواقل)	56,320	21,766	7,018	21,644	-	-
إجمالي رسوم أرنونا من غير السكن (آلاف الشواقل)	76,479	8,024	813	5,055	-	-
رسوم أرنونا من غير السكن ش.ج للفرد	1,902	376	103	273	-	-

يهدف توزيع المدخولات إلى تقليص الفجوات القائمة في معدّل جباية الأرنونا غير السكّنية للفرد بين السلطات المشاركة، كما يُبيّن الجدول. معطيات جباية الأرنونا، تعداد السكان ومعدّلات الجباية المتعارف عليها في السلطات (كترجمة للوضع الاجتماعي - الاقتصادي للسلطات) تُستخدم لتجريب الموديل لحساب عوامل توزيع المدخولات بين السلطات المشاركة.

فحص مدى تقليص الفجوات الاقتصادية بين السلطات

الهدف الأعلى لتوزيع المدخولات بين السلطات المحلية هو تقليص الفجوات بينها وتحقيق مبدأ العدل التوزيعي. بعد توزيع المدخولات من أي مصدر عام بين عدد من السلطات المحلية توجد فجوات بينها، من المطلوب إجراء فحص إلى أي مدى ساهم التوزيع في تقليص الفجوات وتقليل الاختلاف بين السلطات المشاركة.

يشكّل معيار GINI أداة شائعة وبسيطة نسبياً لقياس الفجوات القائمة في المدخولات بين مجموعات سكانية أو سلطات محلية وبلدات. يجسّد هذا المعيار الفارق في توزيع المدخولات فعلياً وبين التوزيع المتساوي الذي تتوزع فيه المدخولات بشكل متناسبي بين المجموعات والسلطات.

القيمة صفر لمعيار GINI معناها توزيع متساوٍ للمدخولات بين مركبات المجموعة. بالمقابل، عندما يُشير المعيار إلى واحد، يعني عدم تناسب مُطلق في توزيع المدخولات بين مركبات المجموعة، بحيث أن مركباً واحداً (شخص أو سلطة وما إلى ذلك) يحظى بكل المدخولات، ولا يكون للآخرين أي دخل بتاتا.

في حالتنا يتمّ حساب مركب GINI في المرحلة الأولى (قبل سريان الموديل) على المدخول الذاتي المتعارف عليه في السلطات المشاركة قبل توزيع المدخولات من منطقة "تسيبوريت" الصناعية. بعد توزيع المدخولات بين السلطات

بواسطة مؤدفل التوزفع المقترح سفة حساب معفار GINI مرة أفرى. المكارنة بفن مؤشرات المعفار قبل التوزفع وبعده سلكشف لنا نفاعة التوزفع اللذف حصل فف تقلفص الفجوات بفن السلطات المشاركة.